

غياب بديل عن اقتصاد التهريب يعمق أزمة مدينة الفنيدق

غلق معبري سبتة ومليلية يقطع شريان حياة الآلاف من السكان



لم يحل قرار السلطات المغربية بغلق معبري سبتة ومليلية الحدوديين مع إسبانيا معضلة التهريب بقدر ما فجر ضغوطا اجتماعية غير مسبوقة على الآلاف من سكان مدينة الفنيدق في ظل احتجاجهم ومطالبتهم بإيجاد بديل عما يعرف بـ"التهريب المعيشي" الذي يمثل شريان حياتهم.

الفنيدق (المغرب) - وجد الآلاف من السكان داخل مدينة الفنيدق أنفسهم في مواجهة صعوبات اقتصادية واجتماعية كبيرة نتيجة إغلاق منافذ التهريب عبر معبر سبتة ما دفعهم للاحتجاج، مطالبين الحكومة بتوفير بديل عن التهريب في وقت تحاول فيه السلطات المغربية تخفيف الأضرار عنهم عبر منحهم عقود عمل. وبلغ الياس بالبائع المتجول بدر حد "التفكير في الانتحار" جراء الأزمة التي تخنق مدينة الفنيدق في شمال المغرب منذ وقف تجارة التهريب انطلاقا من جيب سبتة الإسباني وإغلاق الحدود بفعل جائحة كوفيد - 19.

و2019، كما يذكر الناشط الحقوقي محمد بنعيسى. وتسبب هذا النشاط في خسائر في الجباية العامة قدرت بنحو أربعة إلى خمسة مليارات درهم (400 إلى 500 مليون دولار) العام 2018، وفق تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبينما كانت المدينة تنتظر بدائل، جاءت جائحة كوفيد - 19 لتعمق أزمتها. فقد أغلقت الحدود منذ سنة في وجه الآلاف من سكان المناطق الشمالية الذين كانوا يعبرون للعمل داخل سبتة. وإزاء تفاقم الوضع، بدأ سكان الفنيدق في التظاهر احتجاجا مساء كل جمعة منذ ثلاثة أسابيع.

وغاب السياح الذين يقصدون صيفا شواطئ المنطقة، فتحوّل الفنيدق إلى "مدينة أشباح"، وفق تعبير بنعيسى. وعند المغيب، في ثالث أيام التظاهرات، جمع بدير وزملاؤه من الباعة الجوالين بضاعتهم من الرصيف، وانضموا إلى المئات من سكان المدينة التجمعين في محيط المسجد المنتصب وسط المدينة، ليردوا "الشعب يريد فتح الديوانة (جدارك الحدود)".



محمد بنعيسى
حوادث تدافع بمعبر
سبتة أودت بحياة 11
شخصا منذ سنوات

وشدّد الكثير منهم على أنهم لا يطالبون بعودة التهريب، بل بفرض عمل عاجلا ويفتح الحدود في وجه العاملين بشكل قانوني داخل سبتة. وتقول إكرام (23 عاما) التي جاءت للتظاهر رفقة والدتها "لدي دبلوم في الفندقية، لكنني لا أجد عملا بسبب الجائحة، لا نطلب سوى العيش الكريم". وتعد فئة الشباب بين 15 و24 عاما الأكثر تضررا من ارتفاع البطالة العام الماضي بسبب الجائحة، وفق تقرير حديث للمندوبية السامية للتخطيط. بينما فقد الاقتصاد المغربي عموما أكثر من 430 ألف وظيفة، ليرتفع مجموع العاطلين إلى أكثر من مليون ونصف المليون.

ويعرض بدير (32 عاما) إلى جانب عدد من الباعة الآخرين قطع ثياب والعطور على الرصيف عند مدخل السوق الرئيسي في وسط المدينة الساحلية، والذي كان يضح بالحركة قبل وقف ما يسمى بـ"التهريب المعيشي". ويقول إنه لا يجني في اليوم أكثر من 20 درهما (دولاران) في أحسن الأحوال في اليوم. ويضيف منفعلا "لسنا مع التهريب، لكن على المسؤولين توفير بدائل. تخطط على المشاعر، أفكر أحيانا في الانتحار لولا الخوف على زوجتي وطفلي". وقبل وقف التهريب في خريف 2019، كان الآلاف من المغاربة يعبرون بوميا على الأقدام المركز الحدودي البري نحو سبتة لجلب بضائع متنوعة لحساب تجار يبيعونها في الفنيدق ومنها إلى مختلف المدن المغربية، مستفيدين من الإغفاء من الرسوم الجمركية. ولقي هذا النشاط لسنوات روجا تجاريا وسياسيا في المدينة وجذب إليها مهاجرين من مناطق أخرى. في حين ظلت منظمات حقوقية تطالب بوقفه وتوغل بدائل، خصوصا بعد حوادث تدافع في المعبر اودت بحياة 11 شخصا بين 2017

رغم خطورة العمل لا خيار أمامنا

داخل المغرب، حيث تشكل هذه التجارة مصدر رزق لأغلب السكان منذ عقود. ويعاني سكان المدينة أزمة اقتصادية واجتماعية حادة، منذ أن قرر المغرب إغلاق معبر سبتة نهائيا في ديسمبر 2019، بحسب تقارير محلية. وإلى جانب سبتة، تخضع مدينة مليلية، للإدارة الإسبانية، رغم وقوعها في أقصى شمال المغرب، وتعتبر الرباط أنهما "فغان محتلان" من طرف إسبانيا التي أحاطتهما بسياس من الأسلاك الشائكة يبلغ طوله نحو 6 كلم. وتسببت تداعيات الأزمة الصحية في ركود اقتصادي غير مسبوق منذ 24 عاما في المملكة، بمعدل 6.3 في المئة حسب تقديرات رسمية، بينما تراهن البلاد على خطة للإعاش الاقتصادي تتضمن مشاريع استثمارية بقيمة 12 مليار دولار وتهدف لتجاوز الركود الذي سببته الأزمة الصحية من خلال صندوق استثماري أعلن عنه الملك محمد السادس في أواخر يوليو.

المنطقة يطالبون أيضا بالتوظيف فيه، وفق بنعيسى. وقال ياسر باداو، مستشار الشغل بالوكالة الوطنية للتشغيل بمدينة الفنيدق إنه "سيتم تشغيل النساء في إحدى الوحدات الصناعية المتخصصة في إعادة تدوير النسيج". ويأتي القرار عقب تنظيم المئات لمظاهرات أسبوعية بمدينة الفنيدق التي يقع فيها المعبر؛ للمطالبة بتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية. وأغلقت السلطات المغربية، معبر مدينة سبتة (تحت إدارة إسبانيا)، عقب تقرير صدر عن البرلمان، في فبراير 2019، قال إن "المغريبات المتهنئات للتهريب المعيشي بالمعبر، يعيشن وضعاً مأساويا، وينتظن ليومين وأكثر في الغراء". ويعتمد اقتصاد سكان مدينة الفنيدق، بنسبة كبيرة على أنشطة "التهريب المعيشي"، عبر نقل السلع من سبتة وبيعها

المعتقلين بعد إدانتهم بالسجن مع وقف النفاذ ستة أشهر، إثر اتهامهم برشق القوات العمومية بالحجارة. وفي محاولة لتخفيف الضغوط أعلنت السلطات هذا الأسبوع إطلاق مشاريع إنمائية بنحو 45 مليون دولار، والشروع في توظيف نحو 700 سيدة ممن كن يعشن من التهريب في مصانع المنطقة.

500 مليون دولار حجم خسائر الجباية العامة بسبب التهريب بمعبر سبتة خلال 2018

وعند مدخل المدينة، استؤنفت الأشغال لبناء منطقة تجارية حرة كان أعلن عنها سابقا، وترتبط بميناء طنجة المتوسط (أقل من 20 كيلومترا عن الفنيدق) الذي يعد الأكبر في المتوسط. علما أن شباب

الأسرة من عملها كخادمة في المنازل سبتة "أنا ابني الذي بالكاد أكمل 18 عاما، من الغرق عند محاولته الهجرة سباحة" نحو ساحل سبتة الذي يبدو على مرمى حجر من الفنيدق. ويشير محمد بنعيسى إلى أن "غرق ستة شبان من أبناء المدينة قبل ثلاثة أسابيع في محاولة للهجرة، كان سببا آخر لتظاهر السكان". لكن مثل هذه الحوادث لم تؤثر في استعداد إسماعيل (23 عاما) "للسباحة نحو سبتة لو لم تكن الشرطة تراقب المكان". ويقول الشاب "عملت بالتهريب عامين ونصف، ثم عدت إلى العمل في متجر عطور لكنني أظن أنه سيغلق قريبا؛ لم ينبع أي شيء منذ يومين".

الجزائر تطلب تمويلا خارجيا لاستكمال مشروع السد الأخضر

دعم من صندوق المناخ ومنظمة الفاو لمكافحة التغير المناخي والتصحر

قررت هذه المرة دمج التكفل بعدة جوانب في توسيع الاملاك الغابية، لاسيما إنشاء مساحات ترفيهية ومساحات خضراء مخصصة لتطوير السياحة البيئية، وكذلك إنشاء الشباب للمؤسسات في المناطق الريفية.

كما أشارت إلى أن "جميع المشاريع ستعتمد على دراسات الأثر لتجنب تدمير الغابة، ومن المخطط أيضا استغلال الطاقات المتجددة".

128 مليون دولار قيمة تمويلات مشروع السد الأخضر الهادف إلى مكافحة التغير المناخي والتصحر

وتفقد معطيات المديرية العامة للغابات التي تم وضعها باستخدام نظام تحديد المواقع "جي.بي.اس"، بأن المساحة الإجمالية للسد الأخضر تبلغ 3.7 مليون هكتار تغطي 13 ولاية، حيث تم إحصاء 165 بلدية منها أكثر من 200 منطقة ظل. وتواصل الجزائر، التي تمر بأزمة اقتصادية منذ خمس سنوات، في توسيع المساحة المزروعة في الصحراء لتصل إلى 700 هكتار بحلول 2035 لدعم خطتها المناخية. وتواجه المالية العمومية ضغوطا شديدة، حيث تم إلغاء مبادرات عديدة، لكن الحكومة تؤكد أن الإنفاق الزراعي الذي يقدر بـ 1.5 مليار دولار سنويا لن ينخفض.

ولدى تطرّفه إلى مشروع التعاون في إطار التوأمة بين المديرية العامة للغابات ومديريات الغابات الفرنسية والسويدية والإيطالية، أوضح محمودي أن "هذه البلدان الأوروبية مهتمة بالتعاون مع الجزائر قصد استرجاع الأنواع المقاومة للمناخ".

ويتمثل أحد أهداف هذا التعاون في الحصول على شتلات وبنود لإعادة تشكيل الغابات الهادفة المهتمة في الجزء الجنوبي لأوروبا.

ومؤخرا كتفتت الجزائر تحركاتها لتسريع هذا المشروع المناخي، حيث أكدت المديرية العامة للغابات في وقت سابق أن خطة العمل الخاصة بإعادة بعث السد الأخضر وإعادة تاهيله لمكافحة التصحر والتغير المناخي، في طور الاستكمال، موضحة أن الهدف المسطر هو توسيع مساحة الغطاء النباتي إلى 4.7 مليون هكتار. وتهدف خطة العمل متعددة القطاعات هذه إلى توسيع مساحة الغطاء النباتي من 3.7 مليون هكتار حاليا إلى 4.7 مليون بحلول عام 2035. وأوكل هذا المشروع المتكامل إلى هيئة تنسيق وطنية تضم عدة قطاعات وزارية كلفت بإعداد جميع الدراسات والإجراءات المطلوبة لإعادة إحياء السد الأخضر، وذلك بناء على تعليمات رئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون.

وفي ما يتعلق بعملية إعادة التشجير (زراعة الأشجار)، أكد المدير أن المديرية العامة للغابات تسهر حاليا على إنجاز البرنامج المسطر خلال سنة 2019 - 2020 المتمثل في غرس 43 مليون شجرة. وأشار إلى أنه "ستتم مضاعفة الجهود لغرس 31 مليون شجرة مع نهاية شهر مارس"، موضحة أن "التأخر المسجل يعود إلى الأمطار المتأخرة ونوعية التربة التي لا تسمح بإجراء عملية الغرس".



نسقي شجرة اليوم لتحتمينا غدا

قرر في إطار المخطط الوطني للمناخ جعل السد الأخضر إحدى الأدوات الهامة لتخفيف من آثار التغيرات المناخية. وأشار إلى أن "إدارة الغابات تعمل حاليا مع المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية (بنيدر) لإطلاق مشروع ترميم هذا الحزام الأخضر والتكفل بكافة الجوانب، بدء بجانب إمداد السكان الذين يعيشون في هذه الفضاءات".

تعتزم الجزائر طلب تمويلات من صندوق المناخ الأخضر التابع للأمم المتحدة ومنظمة الفاو لاستكمال مشروع السد الأخضر الذي يندرج في إطار المبادرة الأفريقية "الجدار الأخضر الكبير"، الهادفة إلى مكافحة آثار التغير المناخي والتصحر، حيث تحاول الحكومة الجزائرية مواكبة الجهود العالمية في المجال المناخي.

الجزائر - أكد مسؤولون جزائريون اعتزام الحكومة توفير حزمة من الأموال لتمويل مشروع الجدار الأخضر الكبير في القارة الأفريقية لمواجهة مخاطر التغير المناخي والتصحر بالتزامن مع جهود تشييد السدود وغراسة الأشجار للمحافظة على التنوع البيولوجي وتوفير المياه.

وأكد المدير العام للغابات علي محمودي أنه سيتم تخصيص حزمة مالية قدرها 128 مليون دولار لترميم السد الأخضر خلال السنوات السبع المقبلة، مؤكدا أن إدارته تجري عملية إعادة تنظيم للتكفل بهذا المشروع بشكل "فعلي". ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية "واج" عن المسؤول قوله، إن "الجزائر قررت طلب تمويلات من الخارج لإنجاز مشروع ترميم السد الأخضر في إطار المبادرة الأفريقية "الجدار الأخضر الكبير" الهادفة إلى مكافحة آثار التغير المناخي والتصحر".

وتقرر تخصيص تمويل قدره 128 مليون دولار على مدى سبع سنوات من خلال صيغة ثلاثية الجوانب، بحيث تم منح 43 مليون دولار من قبل صندوق المناخ الأخضر التابع للأمم المتحدة و29 مليون دولار لدى منظمة الفاو وتمويل